

قراءات في الأنثروبولوجيا الجنائية

Readings in the criminal anthropology

رزيقة رزاق^{*}، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، rezakrazika@gmail.com

جهيدة زرزوني، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، jahidazarzouni@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/06/27 تاريخ القبول: 2020/10/16 تاريخ النشر: 2020/12/08

ملخص:

إذا كانت الأنثروبولوجيا تقوم على العلوم الطبيعية وتستند إلى العلوم الإنسانية وتتنظر نحو العلوم الاجتماعية، فإن اهتمام الأنثروبولوجيا بالجريمة يتأتى لكونها ظاهرة تاريخية، واقعية وإنسانية لازمت المجتمعات منذ حدوثها وارتبطت بالنظم الاجتماعية المختلفة، تاركة أبعادها في عمق المجتمع باعتبارها اعتداءات على الحياة الاجتماعية التي تقوم على توازن المصالح والقيم داخل المجتمع. ومع ظهور الأنثروبولوجيا الجنائية كعلم مستقل لا يفسر الظاهرة الإجرامية على أساس الدلالات المجردة التي يكشف عنها الفعل الإجرامي، وإنما يشمل التفسير كافة جوانب شخصية المجرم وعلى وجه الخصوص البحث في العوامل الأنثروبولوجية أو العضوية إذ لا وجود للخطأ والذنب باعتبار المجرم فاقدًا للإرادة مجبرًا على ارتكاب الجريمة، باعتبارها نتيجة حتمية ينساق إليها المجرم طواعية. وعليه فإن التدابير المتخذة ضده تتسم بالطابع الوقائي. ولعل أهم ما ركزت عليه الأنثروبولوجيا الجنائية هو الدعوة لإعادة تقييم قواعد المسؤولية الجزائية وأساسها، فالمسؤولية الأخلاقية ترتكز على حرية الاختيار وقد تراجعت أمام المسؤولية الاجتماعية أو القانونية، وعليه رفض العقوبة وتكران المسؤولية الأخلاقية، وقد ترتب على ذلك استحداث صورة جديدة للجزاء الجنائي هدفها علاج المجرم.

الكلمات المفتاحية: الأنثروبولوجيا، الجريمة، الجنائية، المجتمع، الجزاء.

Abstract:

If the anthropology is based on natural sciences and is based on the humanities and looks towards social sciences, anthropology's interest in crime comes from being a historical, realistic and human phenomenon that has haunted societies since their occurrence and

* المؤلف المرسل.

linked to different social systems, leaving their dimensions deep in society. With the emergence of criminal anthropology as an independent science, it does not explain the criminal phenomenon on the basis of the abstract indications revealed by the criminal act, but the interpretation includes all aspects of the personality of the criminal, particularly the research of factors. The refore, the measures taken against him are preventive.

Keywords: anthropology, crime, criminality, society, the penalty.

مقدمة:

بما أن الجريمة سلوك إنساني فإنها تصدر عن شخصية إنسانية إجرامية، باعتبارها ثمرة تفاعل هذه الشخصية مع ظروف العالم الخارجي، وعلى هذا فإن عوامل السلوك الإجرامي تتمثل في تلك الشخصية عند اصطدامها بالوسط الاجتماعي المحيط. ويؤدي تحليل الشخصية الإجرامية إلى القول بأن القرار الإجرامي لا بد وأنه صادر عن نفسية منحرفة وأن الانحراف النفسي مصدره خلل في أعضاء الجسم خصوصا الأعضاء الداخلية باعتبار أن هذا الخلل العضوي لا يؤدي للإجرام إلا إذا توافر الوسط الاجتماعي الذي يتفاعل معه، أي أن الجريمة وليدة عوامل عضوية واجتماعية.

تعتبر الأنثروبولوجيا الجنائية مدخلا تفسيريا يقوم على السلوك أو الفعل الإجرامي في ضوء خصائص محددة للمجرم نفسه، وترتبط إما بتكوينه العضوي أو التشريعي أو العقلي بحيث تعتمد في ذلك على الملاحظة العلمية المقصودة والقياسات العيادية المخبرية والتشريحية العملية، ولقد كان لتقدم الدراسات الإنسانية أثر بالغ الأهمية في إنكماش الإتجاه البيولوجي حيث بينت تلك الدراسات الدور الهام التي تلعبه العوامل البيئية من جميع النواحي في تكوين الشخصية وبالتالي أثرها على السلوك الإنساني بصفة عامة.

وعلى هذا الأساس فإن هذه الورقة البحثية تحاول أن تجيب على التساؤل الرئيس: ماذا نعني بالأنثروبولوجيا الجنائية؟ هذه الدراسة نظرية إتمدت على المنهج الوصفي في تصوير ووصف الجريمة من منظور الأنثروبولوجيا وعلى إثره أفرز علم الأنثروبولوجيا الجنائية. فالجريمة بالمعنى الكلاسيكي تعني الإعتداء على الحياة الاجتماعية. في حين أدرج علماء الأنثروبولوجيا الجنائية فلسفة حديثة كون الجريمة ظاهرة فردية وذلك من خلال ذات المجرم بوصفه إنسانا له كيان معقد التركيب. ذلك أن المقاربة الأنثروبولوجية تمنح نظرة شاملة ديناميكية وعلائقية للظاهرة الإجرامية في إطار الإنسان

الشامل، فالإشكال هنا هو كيف نربي؟ كيف نربي إنسانا ممثلا لنظم المجتمع؟ بإعتبار أن الإنسان ذات مستقلة له ميول وغرائز. وهنا ترسم ملامح الأنثروبولوجيا الجنائية.

أولاً: الإطار المفاهيمي

1- الأنثروبولوجيا

تعرف الأنثروبولوجيا من حيث الدلالة اللغوية بأنها كلمة لاتينية مشتقة من الأصل اليوناني المكون من شقين- أنثروبوس- معناه الإنسان و-لوجوس- معناه علم. أي علم الإنسان.¹ أما من حيث -الدلالة الإصطلاحية- فهي العلم الذي يدرس الإنسان بإعتباره كائنا حيا. في حين ذهب -والتر تايلور-walter Taylor- في تعريفه للأنثروبولوجيا بأنها الدراسة البيوثقافية المقارنة للإنسان مع الكائنات الحية الأخرى.

كما عرفها إدوين سترلاند Edwein sutherland بأنها العلاقة بين المظاهر البيولوجية الموروثة للإنسان وما يتلقاه من تعليم وتنشئة اجتماعية.²

2. الجريمة

تعرف الجريمة من المنظور السوسيولوجي بأنها: كل فعل يتعارض مع كل ما هو نافع للجماعة، وهي كل سلوك لا إجتماعي يكون موجها ضد مصالح المجتمع ككل.³ في حين عرف-إيميل دوركايم- Émile Durkheim الجريمة بأنها: الفعل الذي يقع بالمخالفة لشعور الجماعة، فالجريمة تعبر عن إنعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد والذي يفسره عدم تزود الفرد بالقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية.⁴

¹ سمير سعيد حجازي، معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس وعلم الاجتماع، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005، ص157.

² علي الجبائي، الأنثروبولوجيا علم الإناسة، جامعة دمشق، سوريا، 1997، ص11.

³ أكرم عبد الرزاق الشهداني، موسوعة علم الجريمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص9.

⁴ محمد محمود الجوهرى وآخرون، علم إجتماع الجريمة والإنحراف، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن، 2010، ص11.

أما من المنظور الأنثروبولوجي فقد تبني علماء الأنثروبولوجيا وجهة نظر علماء الاجتماع في تعريفهم للجريمة، وذلك نظرا إلى إمكانية تطبيق هذا التعريف على المجتمعات البدائية التي لا تملك قانونا مكتوبا.¹

فقد عرف العالم الأنثروبولوجي البريطاني -ألفريد راد كليف براون- Alfred Radcliffe-Brown- الجريمة بأنها: خرق للعادات التقاليد تتطلب تطبيق القانون.²

3. الأنثروبولوجيا الجنائية

تعرف الأنثروبولوجيا الجنائية بأنها علم طبائع المجرم ومضمون هذا العلم هو دراسة المظاهر العضوية والنفسية للمجرمين سواء ما يتعلق بخصائصهم البدنية الظاهرة أو بأجهزة جسمهم الداخلية، غرائزهم، عواطفهم وعلاقة هذه المظاهر بخصائص الجريمة.³

تعرف أيضا بأنها تركز على تكوين الفرد المجرم من جميع النواحي البيولوجية والنفسية وبتأثير تكوين شخصيته بالبيئة الاجتماعية المحيطة به، لتقدم لنا الأسباب الدافعة للجريمة من وجهة النظر الفردية.

4

ثانيا- الجريمة إشكالية أنثروبولوجية

شكلت نظرية التطور التي إقترحها علماء الطبيعة وعلماء الأنثروبولوجيا أساسا لدراسة السلوك البشري وتحديدًا للسلوك الإجرامي، فقد كان لظهور الأنثروبولوجيا التأثير النهائي على علم الجريمة الوضعي في حين لازالت الأنثروبولوجيا في مهدها كفرض أكاديمي إذ قدمت أدلة على أن المجتمعات الأكثر بدائية من خلال الملاحظة وقد تم دمجها في نظريات العلوم الاجتماعية. إبتداء من التساؤل الهام: لماذا يتصرف البشر هكذا؟ وقد كان أول عمل موجه وضعيا حول موضوع الجريمة لأدولف كيتيليه - ADOLF QUETELET وأندريه جيري ANDRE JERRY في عشرينيات القرن 19. والعمل المبكر الآخر كان لعلماء البيولوجيا وعلماء التشريح الذين درسوا الجسم البشري وعلاقته بالسلوك.

¹ رمضان السيد، الجريمة والانحراف، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص22.

² نبيل السمالوطي، علم الاجتماع العقابي، دار الشروق للنشر، القاهرة مصر، 1983، ص45.

³ منصور إسحاق إبراهيم، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1979، ص13.

⁴ نشأت أكرم حسن، علم الأنثروبولوجيا الجنائي، دار الثقافة للنشر، عمان الأردن، 2008، ص22.

لم ترتبط الأنثروبولوجيا الجنائية مع -سيزاري لومبروزو- Cesare Lombroso -كما يعتقد البعض بل بدأت قبله بكثير، فقد إهتم الإغريق منذ القدم بدراسة "الفراسة" أو مظاهر جسم الإنسان وحاولوا إعطاء تفسيرات لما ذلك من علاقة بأخلاقيات وسلوكيات البشر أو خصالهم، حيث أن أرسطو نفسه بحث في علم الفراسة وأكد أنه من الممكن التعرف على الكثير من أخلاق الفرد عن طريق دراسة سماته الجسمية وعلاماته المميزة كلون الشعر والبشرة. كذلك إهتم الفلاسفة الإغريق أمثال سقراط وأفلاطون بموضوع العوامل البيولوجية وعلاقتها بالجريمة، حيث ذهبوا إلى أن الظاهرة الإجرامية هي نتاج نفسية مضطربة ترجع إلى عيوب خلقية أو إلى إنحرافات عقلية عند الإنسان. وقد حاول قدماء مصر كذلك ربط موضوع السمات والخصائص الجسمية بطباع النفس وأخلاق الإنسان وطباعه، أما العرب فقد بحثوا هم أيضا في علم الفراسة وذلك عند تعرضهم لمواضيع مثل: القيافة، العيافة والكهانة أما القيافة فتعني الفراسة أو معرفة أوجه التشابه بين الولد وأقاربه، وتحولت إلى التنبؤ بسلوك الفرد وطباعه عن طريق دراسة سماته الجسمية، أما العيافة فتعني فن معرفة الدواب والأشخاص عن طريق دراسة آثار أقدامهم، في حين تعني الكهانة محاولة الإدعاء بمعرفة المستقبل. وفي الحقيقة فإن -لمبروزو- في هذا الميدان يعتبر المجدد للمدرسة البيولوجية وليس المنثئ لها، بل هو المنثئ للمدرسة الوضعية العلمية في الدراسات الإجرامية، بإعتماده على الدراسات الميدانية مستعملا المنهج العلمي المستعار من العلوم الطبيعية. فقد كانت المدرسة البيولوجية الأوروبية في صورتها الأولى هي الأخرى تركز على الخصائص الجسمية للمجرم أو ما يعرف بالتفسير البيولوجي للجريمة، بحيث ذهبت هذه المدرسة إلى التأكيد على وجود علاقة بين الجريمة والنقائص والعيوب الجسمية عند الفرد، هذه العيوب والنقائص كما يقول أصحاب هذا الإتجاه يمكن أن تكون عضوية، جسدية، عقلية أو نفسية داخلية بحيث تؤدي إلى تكوين علاقة بين الطباع والإحساسات الفردية الناتجة عن ضعف خلقي أو نتيجة للإحساس بالنقائص الجسمية من جهة، وظهور النوازع الإجرامية من جهة أخرى، كما يذهب إلى ذلك زعمائها: دي لابروتا في كتابه الشهير- السمات الخارجية للفرد-، والتي تعرف بعلم دراسة التكوينات الخارجية للفرد أو التركيز على دراسة قياس الجمجمة أو دراسة شكل وتضاريس المخ.¹

ظهرت فكرة معرفة المجرم من خلال السمات الخارجية في أوروبا سنة 1586م على يد الباحث دي لابورتا، الذي حاول بحث دراسة الطباع الفردية إنطلاقا من السمات الجسمية الظاهرة وعلاقتها بالإجرام. وقد ركز على مناطق معينة من الجسم مثل: الوجه، العينين، الجبهة وشكل الأنف. وبعدها تطورت على يد عالم التشريح النمساوي- فرانتز جوزيف غايل-- Franz Joseph Gall -الذي أسس علم

¹ أحسن طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2002. ص32.

فراصة الدماغ أو الفرينولوجيا، وقد كان دي لابورتا أول من نادى بفكرة أن سمات بعض المجرمين تشبه إلى حد كبير جماجم بعض الحيوانات المتوحشة. -وهي الفكرة التي أخذها عنه فيما بعد- لومبروزو- وطورها إلى فكرة الإرتداد الوراثي- وبعد دي لابورتا يمكن الإشارة في هذا المجال إلى الباحث الفرنسي -جوزيه كابانيس José Cabanis- الذي خالف الأفكار الشائعة في وقته عن مبدأ إنفصال الوعي عن النفس، حيث ذهب في كتابه -حول العلاقات بين الجسد والنفس لدى الإنسان- والذي نشر سنة 1802م، إلى التأكيد على أن الوعي يرتبط بعمل الدماغ والتأكيد على علاقة الدماغ بالسلوك وهو تأكيد واضح على أن النفس البشرية غير مستقلة عن الجسد.¹

أما الطبيب الفرنسي -بول بروكا Paul Broca- فقد ربط بين الجريمة وشكل الجمجمة والقامة أو الملامح العضوية وأضاف إليها الملامح النفسية فيما بعد أي التكوين النفسي والعقلي للفرد، وعلاقته بالسلوك الإجرامي بعدها جاء العالم البريطاني- تشارلز داروين Charles Darwin- حيث أكد على فكرة أن الكائنات الحية تولد بإستعدادات مختلفة وهي معرضة في حياتها للصراع والمنافسة، والأقوى فقط هومن يستطيع البقاء والإستمرارية. وهذا تأكيد واضح على الإستعدادات الجسمية البيولوجية. إن ظهور النزعة الأنثروبولوجية في دراسة الإنسان ليست سوى إمتدادا للنزعة التطورية الداروينية التي طغت على مناهج دراسة جميع الكائنات الحية.²

قام علماء الفراسة في أوائل القرن 19 بقياس شكل الرأس في محاولة لتحديد العلاقة بين الدماغ والسلوك، وقد ركز رائد علم فراسة الدماغ الطبيب النمساوي -غايل- على أن خصائص الدماغ تنعكس في نتوءات الجمجمة وقد تم التركيز على توثيق العلاقة بين هذه النتوءات والسلوك الإجرامي، وقد جاء في مؤلفاته الأربعة الموسومة -بنية وظائف الجهاز العصبي بصفة عامة والمخ بصفة خاصة- فقد ركز في بحثه على مشكلة التمرکزات العصبية إنطلاقا من سؤال فرضي مفاده: كيف يشتغل المخ هل يشتغل كوحدة متكاملة أو وحدة منفصلة؟ تشتغل كل منها على حدى؟ وقد إعتد -غايل- على الجزء الثاني من الفرضية إنطلاقا من ملاحظاته الإمبريقية التي إستخلصها من دراسات بيوغرافية لشخصيات مرموقة في المجتمع حيث إستنتج أن سلوك الإنسان موجه من خلال 27 ميلا أو ملكة حيث نجد كل واحد منها مكانها في قطعة ثنائية متراسة ومتوازنة مع جهة المحيط الخارجي لعضلة المخ، تكون القطعة بارزة إذا كان الميل ناميا، أما إذا كان مضمورا فالعضو هنا يعاني من تشوه. وبالنتيجة فقد ربط -غايل- شكل الجمجمة والسلوك الإجرامي.

¹ محمد زيعور، السلوك والقياس الشخصي في علم النفس، الطليعة للنشر والتوزيع بيروت لبنان، 1990، ص51.

² عدنان الدوري، علم العقاب ومعاملة المذنبين، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1988، ص79.

بما أن السلوك الإجرامي يرجع في الأساس حسب المدرسة الوضعية إلى تكوين الفرد العضوي أو إلى تكوينه النفسي أو إلى العوامل والظروف الاجتماعية، فقد عرضوا المجرم للعديد من التجارب العقلية و الفحوصات المخبرية، البيولوجية، البايوكيميائية، الفيزيولوجية والنفسية بحيث قاموا بدراسة خصائصه وسماته الشخصية وخصائصه المزاجية، العصبية، الإنفعالية والإدراكية كما قاموا بدراسة وتشريح مختلف وظائف أعضائه الجسمية ومكوناتها وذلك بهدف معرفة أثر الإستعدادات البيولوجية على السلوك، إضافة إلى دراسة وتشخيص جهازه العصبي، المخ، المخيخ والنخاع الشوكي للبحث عن القدرات الفكرية والملكات العقلية وعلاقتها بالسلوك. كذلك درس رواد النظرية الأنثروبولوجية الغدد الصماء وإفرازاتها الهرمونية، الكروموزومات، الهرمونات والجينات لمعرفة أثر الوراثة على السلوك. وقد كان الهدف من إجراء تلك الدراسات إثبات الإختلاف بين التكوين الخلقي والنفسي لمن يقدم على ارتكاب الجريمة والشخص العادي.

تبنت المدرسة الوضعية فكرة الإختلاف هذه بين المجرم والشخص العادي، لتبين أن المجرم مضطر لارتكاب الجريمة بسبب نقص أو تشوه في تكوينه الجسدي، النفسي والعقلي، وفي هذا الإطار تبلور التفسير البيولوجي العلمي لمفهوم الأنثروبولوجيا الجنائية على يد العالم الإيطالي- لومبروزو- عندما قام ولأول مرة ببحث العوامل البيولوجية للجريمة على أساس علمي منظم حيث قام بدراسة 400 مجرم خلص إلى أن الإنسان المجرم يتميز بسمات وصفات شاذة والتي تشبه خصائص الحيوانات السفلية والقردة والتي مردها الردة الوراثية للإنسان البدائي أو النكسة. وتقوم فرضية -لمبروزو- ومقارنته الأنثروبولوجية في تفسير السلوك الإجرامي على فكرة الحتمية أو الجبرية البيولوجية، ومفادها أن المجرم يولد وسمات الجريمة مطبوعة على جسمه، ومثل هذه السمات تخلق فيه إندفاعية فطرية طبيعية تجعله الأكثر من غيره إندفاعا نحو ارتكاب الجريمة، وبذلك فإن أهم ما إستحدثته المدرسة الوضعية هو مبدأ الجبرية في تفسير السلوك الإجرامي وذلك على العكس من الأسس التي بنيت عليها المدرسة التقليدية السابقة لها، التي كانت تؤمن بفكرة الإرادة والحرية في السلوك.

شغل- لومبروزو- منصب طبيب في الجيش الإيطالي ثم شغل منصب طبيب معالج في سجون الجيش لمعاينة ومعالجة النزلاء فيها، وقد هيا له هذا المنصب ملاحظة عدة أنواع من الجنود السوي منهم والمنحرف أخلاقيا وسلوكيا، ولفت إنتباهه خصوصيات يتميز بها أصحاب السلوك غير السوي من الجنود فدفعه ذلك إلى زيادة البحث في هذا المجال، فقام بأول دراسة ميدانية علمية لموضوع الجريمة ومحاولة تفسيرها تفسيراً علمياً إنطلاقاً من دراسة وتشريح الجماجم البشرية، إضافة إلى قياس المواصفات الطبيعية للإنسان، وكانت البداية عندما إستدعى إهتمامه بعض الصفات والسمات الخاصة ببعض الجنود ونزلاء المصححات النفسية، وبعد فترة تكونت لديه أفكار معينة حول هؤلاء

وسماتهم وصفاتهم الجسمية الخاصة وعلاقة ذلك بسلوكياتهم. وقد قام بوضع أفكاره في كتابه-الرجل المجرم-عام 1876م فقد أكد - لومبروزو- على وجود عنصر التخلف الحضاري والبشري بالنسبة للمجرم بالولادة، كما أشار إلى وجود علاقة شبه مباشرة بين الإجرام ومرض الصرع أو الجنون، وكذلك أشار إلى وجود سمات جسمية وعقلية لدى المجرم بالولادة. وبصفة عامة كانت الرؤيا لدى -لومبروزو- تشير إلى أن المجرم شخص يتصف بالإرتداد الوراثي بمعنى أنه بدائي متخلف ومتوحش أكثر من مثيله المتحضر. وقد جاء تفسيره للسلوك الإجرامي بالإرتداد الوراثي نتيجة لتأثره بالعالم -داروين- ونزغته التطورية إلى حد كبير، إذ يرى -داروين- في هذا المجال أنه إذا كان من الممكن ظهور خروف أسود بين مجموعة من الخراف البيضاء فإن ذلك يعزى إلى رجعة وراثية، ولهذا فإن المجرم بهذا المعنى هو ذلك الخروف الأسود في عائلته التي تختلف عنه، وبهذا يعتبر المجرم إنسانا ولد بطريق الصدفة في العصر الخطأ فليس بوسع إنسان كهذا إلا أن يكون متوحشا يمثل عصرا متوحشا ينتهي إليه وينسجم معه. إن هذا الإرتداد الوراثي يؤدي إلى ضعف مقاومة الفرد للمواقف والفرص الإجرامية، أي أن هذا الإرتداد الوراثي يجعل منه غير قادر على الإنضباط والتكيف مع الضوابط والأعراف والقوانين الاجتماعية. وهذا يعني وجود إندفاع شبه آلي إلى الفعل والسلوك الإجرامي عند الأفراد الذين تتوفر لديهم استعدادات إجرامية. وقد توصل -لومبروزو- إلى الإقتران بالصفات الإرتدادية والإنحطاطية عند بعض المجرمين بعد فحصه لجمام المئات من المجرمين، خاصة جمجمة المجرم -ميديا- الذي خدم لعدة سنوات في الجيش الإيطالي ولم يعرف عنه سوى حسن الخلق وفجأة طارد هذا الجندي 8 أفراد من رؤساء وزملائه في الجيش وقتلهم سقط بعدها فاقدًا للوعي، وبعد دراسته لهذه الحالة تبين له أن الجندي يجمع صفات الحيوانات الأكثر توحشا، كما أنه مصاب بالصرع وقد عزي ذلك إلى وجود عوامل وراثية، كما خلص إلى وجود علاقة بين الصرع والجريمة. بعد جملة الدراسات التي قام بها - لومبروزو- توصل إلى مجموعة من صفات وسمات جسمية نفسية مزاجية وعقلية تتشابه لدى المجرمين وأعتبر أن هذه السمات البيولوجية والنفسية تشكل في مجموعها إندفاعات فطرية نحو الجريمة لدى الشخص المجرم أكثر من سواه من الأفراد الأسوياء، وقد أطلق لومبروزو على تلك الصفات والسمات مصطلح-وصمات الإنحلال-معتبرا إياها صفات مميزة لتشخيص المجرم وليست سببا بحد ذاتها لإرتكاب السلوك الإجرامي، وإن كانت تزيد من قابلية الفرد وتضاعف إستعداده لإرتكاب الجريمة إضافة إلى سمات وصفات المجرم فقد قسم لومبروزو خمسة أنواع من المجرمين المجرم بالميلاد، المجرم بالصدفة، المجرم بالعاطفة، المجرم المجنون والمجرم المعتاد.¹

¹ نشأت أكرم حسن، مرجع سابق، ص 39.

على الرغم من أهمية ما جاء به لومبروزو ومدرسته الأنثروبولوجية الوضعية من أفكار جديدة في تفسيره للسلوك الإجرامي على أساس بيولوجي، إلا أن هذه الأفكار لم تلقى رواجاً وقبولاً كما كان مقدرًا لها، بسبب الإنتقادات التي وجهت إليها من عدد من العلماء والباحثين خاصة علماء الاجتماع وعلماء النفس بسبب إهمالها لقيمة الفعل الإجرامي بإعتباره المعبر الوحيد والكاشف لشخصية مرتكبيه.

إذ تتفاعل فيه جميع عناصر الشخصية البيولوجية، النفسية والاجتماعية، فالإنسان ليس جسداً فقط وإنما يتأثر في تكويناته النفسية بجميع الظروف المحيطة به، سواء أكانت ظروفًا طبيعية أم اجتماعية أم غيرها وقد أبرزت تلك الإنتقادات الأساس الواهي الذي بنت عليه الأنثروبولوجيا الجنائية تقسيمها للمجرمين إلى أقسام ونماذج، بحسب تكوينهم البيولوجي بإعتباره سبباً للجريمة. فالمجرم كنموذج المجرم بالميلاد لا يمكن إعتباره مجرم لمجرم توافر شروط وسمات جسمية معينة لديه، فالجريمة هي مادة قانونية قبل كل شيء وتستند أساساً في وجودها على الإتيان بفعل معين يراه المشرع ضاراً بالمجتمع، وذلك يعني أن الجريمة تتغير في صورها وأشكالها من مجتمع لآخر وفي نفس المجتمع من فترة لأخرى، ولذا يكون من الخطأ إدراج شخص معين في قائمة المجرمين لمجرد توفر صفات جسمية لديه دون النظر إلى الفعل الإجرامي الذي تظهر فيه شخصيته بكامل مقوماتها الاجتماعية والنفسية.

نظراً للإنتقادات المختلفة التي لاقتها مدرسة الأنثروبولوجيا الجنائية وإنقاذاً للفكر الوضعي فقد حاول أنصار المدرسة الوضعية تعويض النقص الذي أظهرته الإنتقادات المختلفة الموجهة لها من إهمالها للظروف البيئية، فحاولوا إبراز أهمية العوامل البيئية وأثرها في الجريمة وتكوين الفرد المجرم، خاصة العوامل البيئية الاجتماعية وهو ما أشار إليه تلميذ لومبروزو وأحد أهم مؤسسي المدرسة الوضعية الإيطالية العالم -أنريكو فييري Enrico Ferri-، الذي ضم العوامل الاجتماعية إلى العوامل البيولوجية في تفسيره للجريمة، فقد نشر فيري سنة 1881م كتاباً بعنوان-آفاق جديدة في القانون الجزائي- وفي سنة 1892م غير بعنوان-علم الإجتماع الجنائي- وهذا يدل على بداية إهتماماته بالعوامل الاجتماعية للجريمة، وقد تأثر فيري بعالم الإحصاء والرياضيات البلجيكي-أدولف كتيليه- وأخذ منه نظرية العوامل المتعددة للجريمة. ويؤكد فيري أنه في بيئة معينة يقع عدد ثابت من الجرائم في ظل ظروف شخصية، طبيعية واجتماعية غير ملائمة إذا وصلت هذه الظروف إلى درجة التشبع الإجرامي، حيث ربط حتمية الجريمة بحالة التشبع الإجرامي.

-العوامل الشخصية: التكوين العضوي، النفسي والفيزيولوجي للمجرم وحالته المدنية.

-العوامل الطبيعية: البيئة الجغرافية بكافة عناصرها كالمناخ والتضاريس.

-العوامل الاجتماعية: متشعبة ولا يمكن حصرها وقد تقع تحت نظام الأسرة.

إضافة إلى مبدأ التشيع الإجرامي فقد صنف فيري المجرمين إلى فئات متعددة فهم ليسوا من نمط واحد لأنهم يختلفون باختلاف شذوذهم البيولوجي.

-المجرم المجنون: يصاب بمرض عقلي يفقده الإدراك ويدفعه لإرتكاب الجريمة.

-المجرم المعتاد: يرتكب أكثر من جريمة ويصبح محترفا.

-المجرم بالعاطفة: يتصف بالإنفعال الشديد، المزاج العصبي والغيرة.

-المجرم بالصدفة: يفتقر للميل إلى الجريمة ولكن قد يرتكب جريمة بصورة عرضية.

-المجرم بالميلاد: المجرم بالفطرة.

ساهم رافاييل جاروفالو Raffaele Garofalo بقسم كبير في وضع النظرية الأنثروبولوجية، حيث يعتبر ثاني أهم مؤسس للمدرسة الإيطالية، من خلال دراسته للتخفيف من حدة التطرف الذي نادى به مدرسة الأنثروبولوجيا الجنائية. أجرى العديد من الدراسات على المجرمين شملت بصورة خاصة الجانبيين النفسي والعقلي وحاول الربط بين السلوك الإجرامي والخصائص الخلقية والعضوية في شخصية المجرم، حيث أكد -جاروفالو- إلى أن العيوب التي تتوفر في عظم الفك السفلي تعد دليلا على العنف والوحشية، وأن الجزء الخلفي من الرأس يمتاز عموما لدى المجرمين بزيادة في النمو عن الجزء الأمامي. وقد أسس جاروفالو نظريته على أساس أنه من أجل أن نفهم المجرم يجب علينا فهم وتصنيف الجريمة إلى صنفين:

أ- الجريمة الطبيعية: هي ذلك الفعل الثابت الذي لا يختلف شعور الناس تجاهه في كافة المجتمعات والأزمنة، ورأى أن هذه الجريمة لا تحترم مسألتين إثارتين في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع تتمثل في العاطفة ووجدان المجتمع ومن أبرز هذه الجرائم: الإعتداء على الأشخاص.

ب- الجريمة المصطنعة: هي تلك الأفعال التي يخلقها المشرع خلقا بهدف حماية المصالح المجتمعية، حيث تأخذ مصدرها من القانون الخاص بالدولة وتتعلق بتنظيم المجتمع ومن أبرز هذه الجرائم جرائم التهريب الجمركي.¹

¹ عبود السراج، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994، ص66.

وقد أدرج المنادون بعلم الإجتماع الجنائي على دراسة الظواهر النفسية المختلفة ضمن دراساتهم للظروف الداخلية بشخص المجرم، وحاولوا تعميق تلك الدراسات النفسية لشخص المجرم، لإظهار الأسباب الدافعة لإرتكاب الجريمة، وقد شكلت تلك الدراسات النواة الأولى لعلم النفس الجنائي الذي إهتم بالتحليل النفسية لشخصية المجرم، لبيان أنواع الخلل أو الضعف النفسي الذي يدفع المجرم لإرتكاب الجريمة، وهكذا إتسعت حدود مفهوم الأنثروبولوجيا الجنائية لتشمل دراسة الخصائص البيولوجية، النفسية والاجتماعية للمجرم بإعتبار أن الجريمة هي حصيلة عوامل فردية واجتماعية، ولما كانت ذاتية الفرد مزيجا من تكوينين بيولوجي ونفسي، فإن العوامل الفردية تنشط إلى عوامل بيولوجية وعوامل نفسية، وإن كان في واقع الحال لا يوجد فاصل دقيق بين هاتين المجموعتين من العوامل، فضلا عن إرتباطهما الوثيق من جهة أخرى مع العوامل الاجتماعية، وبالتالي فإن من يرتكب الجريمة هو الفرد ولكنه لا يعبر في هذا الفعل عن فرديته الأصلية فحسب بل عن بناء شخصيته المتكونة من امتزاج المؤثرات الاجتماعية بهذه الفردية. وهو ما ذهب إليه عالم النفس- سيجموند فرويد Sigmund Freud- مؤسس مدرسة التحليل النفسي، معتبرا أن السلوك الإجرامي هو نتيجة لوجود صراع داخلي مستمر ودائم بين الرغبات الفردية والقيم والأخلاق الاجتماعية التي تشكل عوائق في سبيل تحقيق تلك الرغبات.

وبذلك فإن علم أنثروبولوجيا الجريمة يجب ألا يقتصر على دراسة المكونات البيولوجية للإنسان المجرم وإنما يتسع ليشمل دراسة المكونات النفسية بإعتبارها جزءا لا يتجزأ من تكوين الإنسان المجرم إضافة إلى دراسة البيئة الاجتماعية المحيطة بالإنسان المجرم وأثرها على سلوكاته، لا سيما أن مفهوم أنثروبولوجيا الجريمة – كما سبق لنا تعريفه- يهتم بدراسة الإنسان وكل ما يتعلق به، فهو يختص بدراسة جسم الإنسان من حيث صفاته ومقاييسه إضافة إلى دراسة سلوك الإنسان المكتسب الذي يتأثر بنوع البيئة المحيطة¹

ذلك يعني أن الأنثروبولوجيا الجنائية لا تعطي تفسيراً لظاهرة الإجرام بوجه عام، ولكنها تفسر الأسباب التي تدفع المجرم في حالة معينة إلى ارتكاب جريمة بعينها. وأنثروبولوجيا الجريمة في سبيل بيان أسباب الجريمة بالنسبة للفرد تتناول بالدراسة العوامل الفردية سواء بالوراثة أو مكتسبة كالجنس، السلالة، الوراثة إضافة إلى المظاهر البيولوجية الخارجية للمجرم، وأجهزة الجسم الداخلية وخاصة إفرازات الغدد الصماء التي أثبتت البحث العلمي تأثيرها المباشر على تصرفات الإنسان، فضلا عن دراستها لأثر الأمراض العقلية والتخلف العقلي وأثر الوراثة على السلوك الإجرامي للفرد، كما تتناول

¹ نشأت أكرم حسن. مرجع سابق. ص 42.

بالدراسة كل ما يتعلق بالتكوين النفسي للمجرم مثل الأمراض النفسية، التخلف النفسي، الاختلالات الغريزية والعواطف المنحرفة.

ثالثا- أنثروبولوجيا السجن

يدخل المجرم المحكوم عليه بعقوبة محددة المؤسسة العقابية حيث يصبح داخلها نزلا يتشارك جميع النزلاء المعيشة في ذات النسيج من النظم المتداخلة والعلاقات المتشابكة، التي تعتبر مصدرا للمعلومات والإتصال كما تعتبر الأساس في تبادل الحاجات اللازمة لإستقرار النظام الاجتماعي وهذه النظم تعمل متكاملة وبينها علاقات وظيفية كاملة ، بحيث يتوافق ذلك بالطبع مع ما يتطلبه العلم من الخصائص في الظاهرة التي يمكن أن تكون موضوعا للدراسة، وعليه فإن إستخدام الطريقة الأنثروبولوجية في دراسة العقوبة أمر صعب، وإن إستخدامها في دراسة السجن أكثر صعوبة دون شك حيث يتواجد آلاف المجرمين بكل سماتهم وصفاتهم المتنوعة وهو ما تسعى إليه الأنثروبولوجيا في دراسة ثقافة المجتمعات من خلال ما يأتي:

1- جماعة النزلاء: تتشارك جماعة النزلاء جميعها بيئة السجن ويتقاسمون نفس الظروف ويتكيفون مع نفس البدائل المحدودة جدا، فالنزلاء يعانون من نفس المعاناة ويمرون بذات الأزمة التي تمثلها الحياة بالسجن فليس لهم الخيار بالخروج من هذا المحيط. بإعتبار أن السجن مجتمع محلي مغلق يضع الكثير من الموانع دون الحصول على الكثير من الممتلكات المالية، الطعام، الملابس والحركة فعلى النزلاء مع ذلك أن يتكيفوا للحياة فيه، لذا فهم يتفاعلون في أنماط من العلاقات والمبادلات التي تجعل تكيفهم لهذه الحياة ممكنا.

2 – ثقافة السجن: هو دليل على شرط الإحساس بالإنتماء وإدراك النزيل لإنتمائه إلى جماعة السجن ويشير مصطلح الثقافة عند علماء الأنثروبولوجيا إلى أسلوب الحياة الذي تميز مجتمعا ما عن غيره من المجتمعات، وقد أوضحت الدراسات الأنثروبولوجية أن السجن يتميز بأسلوب حياة خاص مختلف عن نظيره في المجتمع المحلي الكبير، وللحياة في مجتمع السجن نمط خاص فقد طور النزلاء ثقافة خاصة تستجيب للظروف التي يعيشونها بحيث تسود السجن عادات وأعراف وقيم وتقاليد متميزة تماما عن تلك السائدة في المجتمع الكبير، تأخذ شكل مجموعة مقررة من العادات تحضى بالقبول في كل سجن من سجون العالم وتنتقل هنا الثقافة من النزلاء القدامى إلى النزلاء الجدد كنوع من الخبرة اللازمة للتكيف مع الحياة داخل السجن، وأن أولئك الذين ليست لديهم مثل تلك الخبرات الثقافية يتعرضون لكثير من المواقف الصعبة، فقد أثبتت أحد الدراسات أن النزيل يتعرف على ثقافة السجن من خلال عملية محددة أسماها المختصون بعملية التنشئة الاجتماعية بالسجن.

3- التنشئة الاجتماعية في السجن: يستخدم مصطلح التنشئة في السجن ليشير إلى مدى إلزام السجين بطرق السلوك المتبعة في مجتمع السجن وغيرها من جوانب الثقافة الخاصة بالمؤسسات العقابية وقد سميت هذه العملية بعملية التنشئة الاجتماعية في السجون ليشير بذلك إلى أن الأثر الذي يحدثه السجن في النزول يماثل أثر عملية التنشئة الاجتماعية، حيث أنه عندما يودع السجين لأول مرة بالسجن يتعلم ثقافة السجن بنفس الطريقة التي يتعلم بواسطتها الطفل ثقافة المجتمع وسلوكيات من يكبرونه سنا، وعلى ذلك فالنزول الجديد كالشخص الذي ينتقل إلى ثقافة جديدة، بحيث لا يقتصر التعلم على الطرق الحديثة للسلوك فحسب بل إن عليه أن لا ينسى بعض نماذج سلوكه السابق، ويتعلم التنظيم الفني للمجتمع الجديد ومن ثم فإنه سرعان ما يغير عاداته الشخصية ليتماشى مع أحوال المقيمين معه داخل السجن، ويخضع النزول الجديد تدريجيا لبعض مؤثرات السجن، فيتقبل بذلك وضعه الجديد كما أنه سرعان ما يعتاد رؤية إسمه مشارا إليه برقم ويتعلم معاني لغة السجن وسرعان ما يدرك أن المسجونين هم الذين يتحكمون كثيرا من الأحيان في حياة السجين، بعدها يقوم بالبحث عن عمل مريح داخل السجن.

4- مجتمع السجن: أصبح مجتمع السجن مدخلا متميزا في دراسة المؤسسات العقابية بإعتباره مجتمعا له كل مقومات المجتمع المحلي المعروفة، وقد تبنى هذا المدخل رواد علم الإجرام ستذرلاند وكريسي، اللذين سلما بأنه لا يمكن تعديل ظاهرة الجريمة في الحالات الفردية إلا إذا عدلت علاقات المجرم بالجماعات الاجتماعية، فقد خصصا فصلا بعنوان-مجتمع السجن-في كتابهما الشهير-مبادئ علم الإجرام-كما خصص نورمان جونسون، ليونارد سافينتر وولفجانج في كتابهم-علم إجتماع العقاب- فصلا كاملا بعنوان -مجتمع السجن-وقد سبق هؤلاء كليمر الذي أصدر كتابا سنة 1940م بعنوان-مجتمع السجن- وقد إعتنق هذا المدخل عددا كبيرا من الباحثين، بعد ذلك إنطلقوا في دراساتهم للسجن بالتركيز على الثقافة الفرعية للسجن أو البناء الاجتماعي للسجن أو عمليات التنشئة الاجتماعية لمجتمع السجن.

إذن فإنه من المسلم به الآن أن هناك مدخلا بالغ الأهمية لدراسة السجون وهذا المدخل أخذ في التزايد والإنتشار بين الباحثين في ميدان السجون بشكل متنام، وطبقا لهذا المدخل فإن السجن هو البيئة الجغرافية لمجتمع يرتبط الموجودون داخله بعلاقات ثابتة وراسخة ومتماثلة مع نظيراتها في كل سجن من سجون العالم بغض النظر عن مكانة ونوعية نزلائه، في هذا المجتمع يشكل النزلاء القاعدة الأساسية والمؤثرة في بناء هذا المجتمع إضافة للضبط، الحراس، الإداريون والأخصائيون وغيرهم.¹

¹ غانم عبد الله عبد الغني، علم إجتماع السجون، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض السعودية، ص39.

خاتمة:

أسفرت دراستنا الموسومة ب-قراءات في الأنثروبولوجيا الجنائية- إلى إستنتاج أن:

منهج البحث الأنثروبولوجي يستدعي بعد الإستعمال القسري لكثير من التقسيم أو التجزيء والتجريد إعادة تركيب الكل، لأن تطور العلوم الإنسانية. ما إنفك أن يؤكد مفاهيم التعقد والترابط، تعدد العلاقات المنظومات والعمليات، وفي ظل هذا التوجه المنهجي والنظري ترسم ملامح الأنثروبولوجيا الجنائية متجاوزة العقيدة البيولوجية الصرفة التي ظلت أسيرة لها الممارسة السوسولوجية إلى عهد قريب.

وقد أصبح اللجوء إلى الفعل الإجرامي مسألة خاصة لا تتطلب تفسيراً أو حالة مرضية في نظر البعض، لكن المقاربة الأنثروبولوجية تدرس الظاهرة الإجرامية مواجهة تركيبة نفسية فيزيولوجية بالغة التعقيد والتداخل. لذا فإن دراسة جملة العلاقات المختلفة بين المكونات العقلية للإنسان في علاقتها بالجسد تمكنا من الفهم الموضوعي للسلوك البشري.

قائمة المراجع

1. إبراهيم منصور، إسحاق. الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1979.
2. أكرم حسن، نشأت. علم الأنثروبولوجيا الجنائي، دار الثقافة للنشر، عمان الأردن، 2008.
3. الجباوي، علي. الأنثروبولوجيا علم الأناسة. جامعة دمشق، سوريا، 1997.
4. الجوهري، محمد محمود وآخرون، علم إجتماع الجريمة والانحراف. دار المسيرة للنشر، عمان الأردن، 2010.
5. حجازي، سمير سعيد. معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس وعلم الإجتماع، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005.
6. الدوري عدنان. علم العقاب ومعاملة المذنبين، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1988.
7. زيعور، محمد. السلوك والقياس الشخصي في علم النفس، الطليعة للنشر والتوزيع بيروت لبنان، 1990.
8. السراج، عبود. الوجيز في علم الإجرام والعقاب، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994.
9. السمالوطي، نبيل. علم الإجتماع العقابي. دار الشروق للنشر، القاهرة مصر، 1983.
10. السيد، رمضان. الجريمة والانحراف، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001.

11. الشهداني، أكرم عبد الرزاق. موسوعة علم الجريمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
12. طالب، أحسن. الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2002.
13. عبد الغني غانم، عبد الله. علم إجتماع السجون. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض السعودية.